نظمته الرابطة الخليجية واللجنة الكويتية (كرامة) أمام السفارة السورية بمشرف

التجمع الشعبي للتضامن مع الشعب السوري: تطهير الكويت من «البعث»

وصف النائب د.وليد الطبطبائي قرار الجامعة العربية الأخير بالحدث الإيجابي والمفرح، معتبرا أن هذا القرار هو بداية النصر للشعب السوري، جاء ذلك في التجمع الشعبي الذي نظمته الرابطة الخليجية للتضامن مع الشعب السوري واللجنة الكويتية للتضامن مع الشعب السوري (كرامة) تحت عنوان «تطهير الكويت من حزب البعث المجرم وذلك أمام السفارة السورية في منطقة مشرف».

وقال الطبطبائي: نحن ننتظر في الأيام القادمة خطوات من الجامعة العربية وخصوصا في ظل تخبط أعضاء الوفد السوري، عندما وصفوا الجامعة العربية بـ «العبرية» وكأنهم نسوا أنهم شاركوا في القوات المشاركة ضد الجيش الإسرائيلي عندما دخل لبنان وكذلك قوات التحالف التي شاركت بتحرير الكويت وفق قرارات الجامعة العربية.

وأضاف: النظام السوري لم يطلق رصاصة واحدة باتجاه إسرائيل بل أطلقها ضد شعبه، ولهذا ننتظر من الجامعة العربية إصدار مذكرة المحكمة الدولية لاعتقال الرئيس السوري على الجرائم التي ارتكبها حتى لا يفلت بجريمته أو يتنحى بسهولة.

وطالب الطبطبائي بضرورة فرض حماية دولية للشعب السوري ضد ممارسات النظام الذي يعيش وسط ضغط، بالاضافة إلى الاعتراف بالمجلس الانتقالي ويطرد السفراء، ونحن في الكويت نطالب بهذه الخطوة السريعة.

وأكد ان هناك 20 عضوا اجتمعوا لطرد السفير السوري بالإضافة إلى التزام الحكومة بهذه الرغبة البرلمانية، معتبرا تخصيص تركيا منطقة محظورة آمنة على الحدود السورية ـ التركية بمثابة المكان الآمن للجيش السوري الحر لينطلق من خلالها إلى داخل سورية لتحريرها، متوقعا أن يحدث اضطراب أمني كبير في دمشق وخصوصا في ظل تواصل الاخبار المبشرة التي تبشر بأن النظام سيسقط.

عدد من النواب والناشطين السياسيين تصدروا حضور التجمع (محمد ماهر)

تجمع 23 الجاري أمام السفارة السورية للمطالبة بطرد السفير السوري

وأكد أن الكويت تدعم الشعب السوري والمجلس السوري وتسخر كل الجهود لمرحلة ما بعد النظام ولمستقبل سورية، معربا عن تمنيه أن يكون الاعتصام القادم بمثابة الاحتفال بسقوط النظام وليس لطرد السفير.

من جهته قال النائب محمد هايف: نحمد الله على بشائر النصر التي هلت على الشعب السوري بعد قرار الجامعة العربية، وخصوصا بعد التضحيات والوقفات التي وقفها هذا الشعب ضد نظامه الظالم، حيث إن هذا النظام أصبح الآن مهزوما إعلاميا ومحاصرا اقتصاديا، وقرار الجامعة بمثابة الهزيمة الكبرى.

وأضاف: اتوقع خلال عشية وضحاها أن يسقط النظام بعد كل تلك الانتصارات، ولهذا فإنه من غير المستبعد أن يشغل العالم ببعض المشاكل حتى ينشغل الكل بأفعاله.

بدوره أعرب النائب فلاح الصواغ عن شكره لموقف الجامعة العربية وخصوصا بعد كل المطالب التي أصابت الشعوب العربية، مؤكدا ان الجامعة العربية وفق هذا الموقف ليست تتبع أميركا كما يدعي البعض.

وأضاف: ان بشار الأسد شخص زرع في الأمة العربية ولهذا نحتاج إلى طرد السفراء السوريين في كل الدول العربية، وأنا أستغرب بقاء سفراء النظام السوري في الدول العربية وخصوصا الخليجية بالرغم من سحب الدول العربية لسفرائها.

وتابع: يجب أن تراعى مطالب النواب الذين يمثلون الشعب وأن طرد السفير أصبح ضرورة، فهذا السفير لا يستحيي ولا «يختشي» لأن الشعب الكويتي والجميع يطالبون بطرده ورغم هذا لايزال جالسا.

وطالب بإرسال قوات دولية لحماية الشعب السوري وخصوصا أن هذا الشعب وسط هذا الكارثة التي يعيشها يحتضر.

من جهته طالب الداعية الإسلامي د.شافي العجمي بأن تعترف الجامعة العربية بالمجلس الوطني السوري ممثلا وحيدا للشعب السوري، ويجب على الجامعة أن توجه رسائل إعلام للتلفزيونات العربية لإحياء الثورة السورية حتى تكون تلك التلفزيونات الحكومية تمثل الرأي الرسمي للدولة. وطالب بضرورة أن يتم التعامل مع القضية السورية بنفس الآلية التي كانت تتعامل بها الحكومات العربية مع النظام الليبي، مثل استقبال ومعالجة الجرحى وتقديم الدعم للمجلس الانتقالي وجمع الأموال، واضاف: يجب أن يتم فتح باب جمع الأموال بشكل علني للشعب السوري خصوصا أن الجمعيات الخيرية ترسل الأموال بالسر.

وقال مخاطبا السفراء السوريين في مختلف الدول: يا سفراء سورية اتعظوا مما يحدث في ليبيا ومصر واليمن، فلابد أن ينجوا بأنفسهم قبل مقتل بشار الذي يخطط له بأن يتم قتله في قصره.

وقال الناشط السياسي ضيف الله العتيبي إن التجمع جاء لنصرة الشعب السوري من هذا النظام الذي وصفه بالظالم، وقفة للشعوب العربية جميعا ضد جبروت الحكومات الظالمة.

وطالب العتيبي الحكومة بطرد السفير السوري وإعادة جميع أعضاء البعثة الديبلوماسية الكويتية في سورية والاعتراف بالمجلس الانتقالي السوري.

دعت لاعتصام حاشد بـ «الإرادة» الأحد المقبل

«القانونيين»: لن نقبل تجاهل الحكومة لمطالبنا

دعت نقابة القانونيين في بيان أصدرته إلى تنظيم اعتصام وتجمع حاشد للقانونيين في ساحة الإرادة أمام مجلس الأمة يوم الأحد المقبل في الساعة العاشرة صباحا.

وأوضح البيان ان النقابة ستبدأ في اتخاذ سلسلة من الإجراءات التصعيدية في مواجهة التجاهل الحكومي لمطالب القانونيين العادلة والمشروعة في المساواة بنظرائهم في إدارة الفتوى والتشريع والإدارة العامة للتحقيقات والإدارة القانونية بالبلدية.

ودعا مجلس إدارة نقابة القانونيين الحكومة الى الالتزام بالمبادرة السامية لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد للاحتفال بالدستور بتطبيق وتفعيل مواده وعدم تفريغ الدستور من محتواه، متسائلا: كيف تحتفل الحكومة بالدستور وهي أول من يقفز عليه ويقوم بمخالفة مواده التي تنص على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وهي تقوم كذلك بمخالفة مواد الدستور التي تنص صراحة على احترام المعاهدات والاتفاقيات التي وقعت وصادقت عليها الكويت كما هو منصوص عليه في المادة 177 من الدستور الكويتي. وأعربت النقابة عن أسفها للتهديدات التي نسبت إلى الحكومة، وما يعنيه ذلك من مخالفة للعديد من مواد الدستور وحقوق الإنسان، ولتوجيهات صاحب السمو الأمير الذي يؤكد دائما ضرورة التزام الجميع بالدستور باعتباره الميثاق الذي يحمي جميع سلطات هذا المجتمع التنفيذية والتشريعية والقضائية من الانحراف في ممارسة سلطاتها.

من جانبه، طالب مجلس إدارة نقابة القانونيين الحكومة بالالتزام بتعليمات وتوجيهات صاحب السمو الأمير الذي يؤكد دائما في جميع خطاباته وتصريحاته على أهمية التمسك بالدستور واحترام مواده والعمل بها.

واعتبر مجلس إدارة نقابة القانونيين ان الاحتفال الحقيقي بالدستور يكمن في تطبيق الحكومة للتوجيهات السامية باحترام مواد الدستور وتطبيقها وتفعيلها فالحكومة تمارس سياسة التمييز والطبقية والظلم بين أبنائها مخالفة بذلك أبسط الأسس التي بني عليها الدستور الكويتي العظيم.

فالدستور نص في مادته السابعة على أن «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع....». ثم تأتي الحكومة وترفض تطبيق وتفعيل هذه المادة من خلال رفضها مطالب فئة من أبنائها وهم القانونيون في العدالة ومساواتهم بنظرائهم ممن يحملون نفس المؤهل ويمارسون نفس الأعمال في الفتوى والتشريع والتحقيقات والإدارة القانونية في بلدية الكويت.

ودعا مجلس إدارة النقابة الحكومة للتمسك بالوعود التي قطعتها على نفسها بتغير مسميات القانونيين حسب البيان الذي صدر من مجلس الوزراء وترفض الآن تنفيذ وعودها فكيف يثق القانونيون وغيرهم من أبناء الكويت بأن الحكومة الحالية هي حكومة كل الكويتيين حكومة الدستور بمعنى أنها تلتزم بتنفيذ مواده، حتى تكتمل الفرحة بالاحتفال بدستور الكويت التي لا تغيب ولن تغيب عنها العدالة والمساواة.

● أسامة أبوالسعود

مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي تطلق موقعها الإلكتروني في حلته الجديدة

أطلقت مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي موقعها الالكتروني بصورته الجديدة متضمنا خدمات الشبكات الاجتماعية وأقساما جديدة ومتجددة بشكل أسبوعي وشهري منها شاعر الشهر وكتاب الاسبوع.

وقال المركز الإعلامي للمكتبة في بيان صحافي ان الموقع الالكتروني صمم ليواكب أحدث التقنيات التي تتناسب مع جميع برامج التصفح سواء لأجهزة الحاسب الآلي او للهواتف النقالة بالإضافة الى وسائط فيديو لشرح آلية البحث عن كتاب من خلال الفهرس العام الالكتروني للمكتبة وركن الزيارة الافتراضية الذي يعطي الزائر صورة كاملة حول ارجاء المكتبة.

العنزي: مستعدون لتقديم خلاصة التجربة الكويتية في التعامل مع قضية الأسرى والشهداء للمجلس الوطني الانتقالي الليبي

أكد ممثل المجلس الوطني الانتقالي الليبي في الكويت اشرف غفير ان الكويت تعتبر من اكثر الدول العربية دعما لثورة 17 فبراير الليبية، متوجها بالشكر والتقدير لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد على تقديمه دعما ماليا بقيمة 50 مليون دولار للمجلس الوطني الانتقالي وكذلك لاستضافة الكويت لعدد 24 من الجرحى الليبيين للمعالجة في المستشفيات الكويتية.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي المشترك الذي أقامته جمعية أهالي الشهداء والأسرى والمفقودين الكويتية مع الجانب الليبي ممثلا بأشرف علي غفير ممثل المجلس الوطني الانتقالي الليبي والوفد المرافق له، بمناسبة اعداد جمعية اهالي الشهداء الكويتية لمذكرة تتضمن خطة العمل المقترحة على الجانب الليبي للاهتمام بقضية الشهداء والجرحى والمفقودين الليبيين.

وقد ذكر فايز العنزي رئيس جمعية اهالي الشهداء والأسرى بأن الجمعية تتشرف بأن تتعاون مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي في تقديم خلاصة التجربة الكويتية في التعامل مع قضية الأسرى والشهداء والمفقودين والتي تكونت لدينا في الكويت منذ أكثر من 20 عاما بعد تحرير الكويت من براثن الغزو العراقي الغاشم، ولقد حرصنا على ذكر أدق التفاصيل في كيفية إنشاء المنظمات الرسمية أو الأهلية الشعبية المختصة بمتابعة قضايا الشهداء والجرحى والمفقودين إضافة إلى رعاية أهاليهم وذويهم.

كما أشار العنزي الى ان مذكرة العمل قد تطرقت الى التنظيم الإداري المقترح لتلك المنظمات من حيث اهمية بعض القطاعات وضرورة وجودها ومن اهمها توفير البيانات الرسمية اللازمة لكل ضحية ولجميع ذويه وإعداد ملفات خاصة بهم اضافة الى تجميع وتوفير عينات الحمض النووي DNA منذ الآن من الأقارب من الدرجة الأولى والثانية مع الأخذ بالاعتبار أهمية حصر المقابر الجماعية للإعداد لنبش تلك المقابر واستخراج الرفات منها، علاوة على ما تضمنته خطة العمل من عناصر اخرى ذات اهمية.

ثم ذكر العنزي انه ووفدا من الجمعية قد قاموا بزيارة للجرحى الليبيين في المستشفيات الكويتية وقدموا لهم الهدايا التذكارية باسم شهداء الكويت وشعبها.

من جانبه، قال أشرف غفير ممثل المجلس الوطني الانتقالي الليبي في الكويت: ان مذكرة العمل المقدمة من جمعية اهالي الشهداء الكويتية سيتم التعامل معها باهتمام بالغ وذلك لما جاء فيها من افكار فعالة في خدمة قضية الشهداء والجرحى والمفقودين وقد لاحظنا من خلال اطلاعنا على تلك المذكرة او خطة العمل المقترحة من الجمعية حجم الجهد المبذول فيها حيث لم تترك لا شاردة ولا واردة الا وتم ذكرها ولا شك في ان سبب طلبنا التعاون مع جمعية اهالي الشهداء هو خبرة الكويت الطويلة وتميزها في هذا المجال حيث انها من الدول القليلة الرائدة التي نجحت بامتياز في التعامل مع قضية الاسرى والمفقودين والشهداء، ويأتي دور جمعية أهالي الشهداء استكمالا للدور الكويتي البارز في دعم الثورة الليبية والشعب الليبي منذ بدايتها حتى انتصارها.

وذكر اشرف غفير ان ليبيا المستقبل ستكون مختلفة تماما حيث ستصبح دولة مدنية ديموقراطية يفتخر بها شعبها والشعوب العربية الأخرى وتنتشر بها المؤسسات المدنية لكي تقوم بدورها على اكمل وجه مع شقيقاتها من الدول العربية الأخرى، حيث إنها عانت على مدى 42 عاما من الظلم والاستبداد حتى تحقق النصر العظيم.

● أسامة دياب

فايز العنزي وأشرف غفير خلال المؤتمر الصحافي (قاسم باشا)

اختتام جائزة ومؤتمر الحكومة الإلكترونية الخليجي

اختتمت أنشطة جائزة ومؤتمر الحكومة الإلكترونية الثاني لدول مجلس التعاون الخليجي الذي يشرف على تنظيمه الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

وكانت أنشطة اليوم الختامي بحثت 6 أوراق عمل ضمن الإطار نفسه الذي ناقشته أوراق العمل المقدمة يوم امس حول عدد من الموضوعات المتعلقة بتطبيقات الحكومة الإلكترونية والتعاملات الإلكترونية.

وبحثت الجلسة الاولى التي أدارها مدير تطوير المحتوى في حكومة الامارات الإلكترونية د.باسم شاهين ورقة عمل بعنوان «استخدام نموذج السببية في تطبيق هيكلة المخاطر في مشروع تطوير البوابة الالكترونية الرسمية للكويت» وقدمها عضو هيئة التدريس بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي في الكويت د.عبدالله شهاب.

وناقشت الورقة عملية ادارة المخاطر في مشاريع الحكومة الالكترونية التي يعتمد نجاحها على تجاوز العقبات من خلال بعض المنهجيات اللازم توافرها في هذا النوع من الإدارة كالعصف الذهني والاستبانات وورش العمل ومجموعة التركيز التي تتيح تبادل الأفكار والخبرات.

وذكرت الورقة ان تجربة لمنهجية مشابهة طبقت في احد مشاريع الحكومة الالكترونية بالكويت ركزت على التحقق من محاولات استخدام نموذج سببي أساسي من خلال ممارسة ادارة المخاطر في ورشة عمل ضمن مجموعة تركيز وذلك لتعزيز عملية تعريف وتحليل المخاطر في المراحل الاولى من مشروع تطوير البوابة الرسمية للدولة.

اما ورقة العمل الثانية التي قدمها مدير عام الخدمات الالكترونية في السعودية ماجد البواردي وحملت عنوان «التحول الى التعاملات الإلكترونية في وزارة التجارة والصناعة» فتناولت مراحل التحول للتعاملات الالكترونية والتي منها توحيد إدارات الحاسب الآلي وإعداد خطة إستراتيجية وحصر خدمات الوزارة، إضافة الى توفير بنية تحتية مناسبة لإطلاق الخدمات الالكترونية.

كما تناولت أهم الأهداف في خطة التحول للتعاملات الإلكترونية كالمساهمة في تحقيق رؤية الخطة الوطنية لهذا النوع من التعاملات والاستفادة من التقنية في تقليل الجهد وتقليل عدد مراجعي مبنى الوزارة فضلا عن زيادة الإنتاجية والكفاءة التشغيلية.

واستعرضت الورقة خطة تقديم الخدمات الإلكترونية وأبرز التحديات التي تواجهها وآلية التعامل مع تلك التحديات الى جانب عرض آراء المستفيدين من الخدمات الإلكترونية.

وبحثت ورقة العمل الثالثة التي قدمها نائب الرئيس التنفيذي للعمليات في هيئة تقنية المعلومات بسلطنة عمان طلال الرحبي وجاءت بعنوان «إستراتيجية عمان الرقمية والحكومة الإلكترونية»، أهم أهداف الاستراتيجية العمانية الموضوعة ومنها رسم خارطة الطريق لخلق مجتمع معرفي في السلطنة.

وذكرت الورقة انه قبل إنشاء الهيئة العامة لتكنولوجيا المعلومات العمانية في 2006 كانت الأرقام والإحصاءات تشير الى تدني مستويات استخدام الانترنت وأجهزة الحاسب الآلي الى جانب محدودية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والخدمات الرقمية «الالكترونية».

وتناولت ورقة العمل الرابعة التي قدمها مدير إدارة دعم المشاريع الحكومية لهيئة الحكومة الإلكترونية في البحرين نزار معروف وحملت عنوان «نظام الاجتماعات التفاعلي للجان الوزارية بمجلس الوزراء» خطط التطوير في الأمانة العامة لمجلس الوزراء البحريني المطبقة بالتعاون مع هيئة الحكومة الإلكترونية.